

السياحة الحموية أحد البدائل التنموية بالجزائر خارج قطاع المحروقات

*Thermal tourism as one of the developmental alternatives in Algeria outside the hydrocarbon sector*د/ ساعد غنية¹Saad Ghania¹جامعة البلدية 02 لونيبي علي (الجزائر): g.saad@univ-blida2.dz؛

تاريخ الإرسال: 2023/04/15

تاريخ القبول: 2023/04/28

تاريخ النشر: 2023/05 /17

الملخص:

يهدف هذا البحث الى التعرف على مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل النهوض بالسياحة الحموية وجعلها أحد القطاعات التي يعول عليها للخروج من التبعية النفطية، ومن النتائج التي تم التوصل اليها في هذا البحث، أن هذا القطاع يعرف نقص في الاهتمام بالمناطق الطبيعية التي تتوفر فيها المنابع الحموية، إضافة الى ضعف الاستثمار الموجه لهذا النوع من السياحة في الجزائر؛ ولذا يجب العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية ومنح الامتيازات القانونية للراغبين في إنشاء مؤسسات في هذا المجال لنهوض بقطاع السياحة الحموية في الجزائر. كلمات مفتاحية: سياحة حموية، حمامات معدنية، استثمار سياحي، تنمية اقتصادية. تصنيفات JEL: O1, E22, Q25

Abstract:

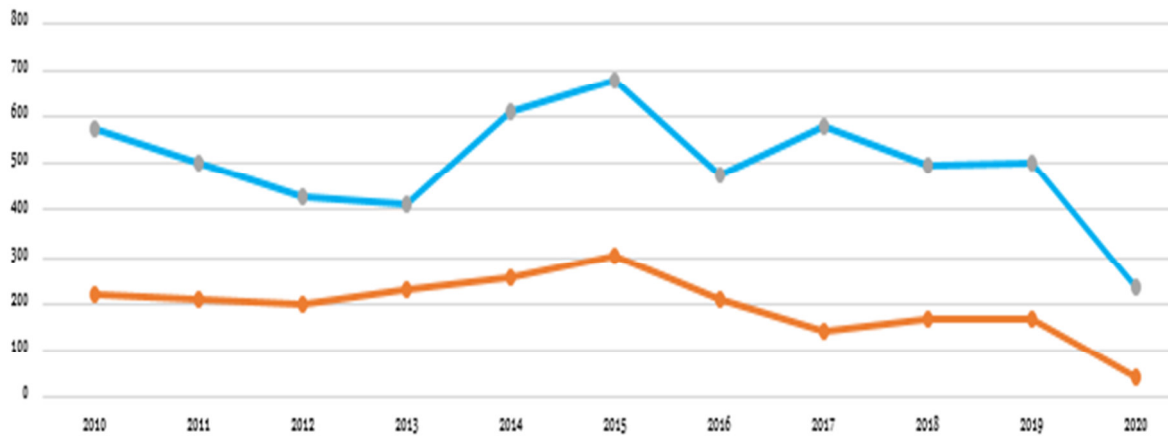
This research aims to identify the various efforts made by Algeria in order to promote thermal tourism and make it one of the reliable sectors to get out of oil dependence, and among the results reached in this research, we find that this sector knows a lack of interest in the natural areas in which the Mineral sources are available, in addition to the weak investment directed to this type of tourism in Algeria;

Therefore, it must be facilitated the administrative procedures and grant legal concessions to those wishing to establish entrepreneurial institutions in this field to promote the thermal tourism sector in Algeria.

Keywords: thermal tourism, mineral baths, Algeria**JEL Classification Codes:** Q25, E22, O1¹ اسم ولقب الباحث المرسل: د/ ساعد غنية؛ الايميل: g.saad@univ-blida2.dz

مقدمة: يعد قطاع السياحة والسفر من بين أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة في العالم، والتي تعول عليه كل الدول التي تزخر بمقومات سياحية في جعله كقطاع يعتمد عليه في الحصول على العملة الصعبة، والاعتماد عليه كمورد غير ناضب، وتعد الجزائر من أهم الدول التي تتمتع بمقومات سياحية طبيعية متنوعة تؤهلها لاحتلال مراكز متقدمة في مجال صناعة السياحة التي أصبحت اليوم في مقدمة الصناعات في الاقتصاد العالمي، فحسب الاحصائيات الصادرة عن وزارة السياحة، فتطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع الفنادق، المقاهي والمطاعم) لا يتجاوز نسبة 1.8% كأعلى نسبة مسجلة في العام 2019، كما ساهم هذا القطاع في خلق حوالي 320 ألف وظيفة خلال العام 2019، وعند التطرق لميزان الإنفاق السياحي، نجد أن مقدار العملات الأجنبية التي ينفقها المواطنون في الخارج أعلى من حجم العملات الأجنبية الناتجة عن التدفقات السواح الغير مقيمين، كما أن معظم التبادل يجري في سوق العملات الموازية، وخاصة من قبل الجزائريين المقيمين في الخارج:

شكل رقم (01): تطور ميزان المدفوعات السياحي خلال الفترة 2010-2020



Source: mta.gov.dz (المقومات الأساسية للسياحة - وزارة السياحة والصناعة التقليدية)

فبنظر الى هذه المؤشرات، نجد أن القطاع السياحي في الجزائر غير مستغل كما يجب بالمقارنة مع مختلف المقومات السياحية التي تمتلكها الجزائر، فالجزائر تعد القلب النابض للمغرب العربي والبوابة الأفريقية المطلة على أوروبا ومحطة البحر الأبيض المتوسط، فهي دولة تجمع بين الصفات الإفريقية والعربية والمتوسطية تتعدد فيها الأجناس بالإضافة الى التضاريس واكتسابها لشريط ساحلي يمتد على 1200 كلم، والذي تتخلله شواطئ وخلجان منها ما هو بربري مثل تيقزيرت، أو فنيقي مثل شواطئ تنس، أو عربي كشواطئ القالة، كما يتربع شمال الجزائر على سلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب، منها سلسلة الأطلس التلي التي تتواجد بها جبال الأوراس والقبائل، التي تضم قمما خلاصة كجرجرة وتيكجدة وجبال خنشلة التي توجد بها أكبر غابة أرز متوسطي في البحر الأبيض المتوسط، والتي تتقدمها سهول واسعة ذات تربة خصبة، وتليها سلسلة الأطلس الصحراوي، إضافة إلى بحيرات في الشرق والغرب توفر تنوعا بيئيا، مكن من إنشاء عدة حظائر وحدائق، كالحظيرة الوطنية للقالة التي تضم حيوانات وطيورا نادرة، الحديقة الوطنية بتلمسان، الحظيرة الوطنية لثنية الحد، والحديقة الوطنية قورايا التي صنفت محمية طبيعية عالمية سنة 2004، كما تتمتع الجزائر أيضا بجسور معلقة تعد من بين الأعلى في العالم، بالإضافة الى أجمل وأكبر المغارات المصنفة ضمن التراث العالمي والموجودة بكل من بجاية وجيجل، بالإضافة الى توفرها على أجمل وأجود

المرجان في العالم بكل أنواعه أحمر، وردي، أبيض، المتواجد على الشواطئ الشرقية . سكيكدة . القالة . عنابة، كما لديها بحيرات مصنفة من التراث العالمي كالقالة، كما تزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة لشفاء العديد من الأمراض، حيث تم إحصاء أكثر من 250 منبع للمياه المعدنية سنة 2015، وقد أنشأت أمام هذه المنابع مراكز صحية ومراكز استجمام وترفيه منها مركز العلاج بمياه البحر بسيدي فرج، حمام ريفعة بعين الدفلى، حمام بوحنيقية بمعسكر، حمام دباغ بقالملة، حمام بوحجر بعين تموشنت، حمام بوغرارة بتلمسان وحمام الصالحين ببسكرة وغيرها من الحمامات، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكال التالي:

ماهي مختلف الامكانيات الطبيعية والمادية التي تتوفر عليها السياحة الحموية في الجزائر، وما موقعها ضمن استراتيجية الدولة لهوض بقطاع السياحة باعتباره أحد البدائل للتنمية التي يعول عليها خارج قطاع

المحروقات؟

ويندرج تحت هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية، نذكر منها:

1. ما هي مختلف الامكانيات المادية التي تتمتع بها السياحة الحموية في الجزائر مقارنة مع باقي الأنماط السياحية؟

2. فيما تتمثل مراحل ومكونات طلب الامتياز من أجل استغلال واستعمال المنابع الحموية في الجزائر؟

3. فيما تتمثل مكونات ملف طلب انشاء مؤسسة حموية في الجزائر؟

4. ما هي التسهيلات التمويلية المقدمة من قبل الدولة لإنشاء المشاريع السياحية الحموية؟

أهمية البحث: يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي تتميز بالتبعية الكبيرة لقطاع المحروقات، وبالتالي أي انخفاض في أسعار المحروقات يؤثر بشكل كبير على مداخل الدولة من العملة الصعبة، والتي تنعكس بالطبع على الخطط التنموية للبلاد، ومن هنا تنبع أهمية البحث، إذ أن المسعى والإرادة القوية للدولة لتنويع الاقتصاد الوطني يجعل من تنمية وتطوير السياحة الحموية كأحد البدائل الاقتصادية للجزائر خارج قطاع المحروقات، وهذا انطلاقا مما تتوافر عليه الجزائر من هذه الموارد والثروات الحموية، سيما الطلب المتزايد والمتنوع على هذه الشعبة السياحية لمختلف شرائح المجتمع، والتي أصبحت تشكل موردا للترفيه والعلاج.

أهداف البحث: تسعى هذه الورقة الى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على المقومات المادية لسياحة الحموية التي تزخر بها الجزائر.

2. التعرف على مراحل ومكونات ملف طلب امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية أو مياه البحر في الجزائر.

3. التعرف على مراحل ومكونات ملف منح رخص استغلال المؤسسات الحموية في الجزائر.

4. التطرق لمختلف التسهيلات الممنوحة لتمويل مشاريع السياحة الحموية.

المنهج المتبع: انطلاقا من أهمية البحث وللوصول الى الأهداف المسطرة سيتم الاعتماد في هذه الورقة على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل.

هيكلية البحث: لقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية الى المحاور التالية:

أولا: القدرات الحموية في الجزائر

ثانيا: المقومات المادية لسياحة الحموية في الجزائر

ثالثا: المشاريع الاستثمارية لتهيئة المناطق الحموية

رابعا: امتيازات التمويل الممنوحة للقطاع

أولا/ القدرات الحموية في الجزائر:

تعتبر المعالجة بالمياه الحموية في الجزائر تقليدا يعود لآلاف السنين، الرومان، العرب وبعدهم الأتراك، استفادوا من هذه الثروات الحموية، الموزعة عبر كامل التراب الوطني، ومعظم المنابع الحموية المشكلة لهذا المخزون لا تزال على طبيعتها، كما أنها تتميز بخصائص علاجية جيدة، مما يجعلها قاعدة متينة من أجل تطوير السياحة الحموية، الشيء الذي يعطي إمكانات كبيرة لدفع الاستثمار في هذا المجال، وتقدر الحصيلة الحموية في الجزائر بـ 282 منبع حموي يعود تاريخها إلى سنة 1985 (مياه تخرج من جوف الأرض مثل الحمم البركانية وتكون درجة حرارتها فوق 30 درجة مئوية)، وهي قابلة للاستغلال كمحطات حموية عصرية، وتمثل المنابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية، ما يفوق 60 بالمئة من المنابع التي تم إحصاؤها، وبالنسبة للمنابع الحموية غير المستغلة وفق إطار الامتياز الذي تم منحه مع مراعات الخصائص الفيزيوكيميائية وكذا القيمة العلاجية لهذه المياه الحموية تفوق 90 منبعاً، يوجد ما يقارب 100 منبع حموي يمكنها إيواء مشاريع حموية جديدة والتي من بينها 34 حمام معدني يستغل بطريقة تقليدية، فبالإضافة إلى هذه المنابع الطبيعية نجد الشريط الساحلي الجزائري الذي يمتد لـ 1200 كلم، يمكن أن يوفر فرص استثمار لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر، وتعمل هذه الحمامات على جذب واستقطاب السياح المحليين والأجانب على حد سواء، إما بقصد العلاج أو الاستجمام، إذ أن السياحة الحموية لم تعد تقتصر على موسم معين، بل صارت تستقطب السياح في مختلف الفصول حتى في فصل الصيف الذي يمتاز بالارتفاع في درجة الحرارة، إذ يفضل بعض المواطنين وحتى الأجانب زيارة المرافق الحموية بدل الذهاب لشاطئ البحر، وخاصة فئة الشيوخ، والجدول الموالي يوضح لنا تطور عدد الوافدين إلى المحطات المعدنية والحمامات التقليدية حسب نوع السائح خلال الفترة 2013 و2021:

جدول رقم (01): تطور عدد السياح الوافدين للمحطات والحمامات المعدنية خلال الفترة 2013-2021

السنة	المؤمن اجتماعيا	المتقاعدين	الأحرار	الأجانب	مجموع التردد	حمام عادي	مجموع التردد الحموي
2013	98 651	90 464	301 555	860	686 117	2 222 423	2 713 953
2014	160 164	128 937	385 438	11 578	491 530	3 201 714	3 887 831
2015	131 151	121 409	292 706	6 713	551 979	3 139 872	3 691 851
2016	101 894	73 867	221 325	9 005	406 091	3 440 305	3 846 396
2017	91 210	65 141	192 701	7 355	356 407	2 857 765	3 214 172
2018	69 789	73 464	177 782	4 183	325 218	3 043 635	3 368 853
2019	25 631	30 400	94 151	1 192	151 374	879 312	1 030 686
2020	17 759	14 631	56 437	1 025	89 852	738 684	828 536
2021	14 482	35 222	225 812	59	275 575	1 060 159	1 335 734

Source: mta.gov.dz (المقومات الأساسية للسياحة – وزارة السياحة والصناعة التقليدية)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تطور ملحوظ في أعداد الوافدين الى المحطات والحمامات المعدنية اذ بلغت 3368853 سائح في 2018 مقارنة بـ 2713953 سائح في 2013، وتجدر الإشارة الى أن الحمامات المعدنية العادية تمتاز بحركة أكبر إذ بلغ عدد الوافدين اليها 3043635 زائر في 2018 مقارنة بـ 325218 مستفيد من خدمات المحطات المعدنية في نفس السنة، وهذا مرده الى ارتفاع تكاليف فيها مقارنة بالحمامات العادية، فيما نلاحظ انخفاض لمرتادي هذه الحمامات في السنوات 2019، 2020، 2021 وهذا بسبب جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على القطاع السياحي ككل.

ثانيا/ المقومات المادية لسياحة الحموية في الجزائر:

تزخر الجزائر بمواقع حموية عديدة تتوزع بمختلف ولايات الوطن الداخلية منها والساحلية وأصبحت هذه الأماكن بفعل أهميتها الاستشفائية تستقطب اهتمام السكان المحليين والمغتربين والأجانب على حد سواء، ولكن يعتبر الإيواء والإطعام الحلقة الرئيسية في رضا السائح، فالسائح الذي يجد إقامة نظيفة ومريحة وإطعام جيد واستقبال فندقي في المستوى المطلوب وماء ساخن في الحمام هذه المكونات كلها تستطيع أن تضيء السائح بعض النقائص المسجلة في مكونات أخرى، وهذا الجانب في الجزائر يعاني من نقص كبير في عدد الفنادق وتنوعها وتركزها في مناطق على حساب أخرى، والجدول الموالي يوضح تطور طاقة الإيواء السياحي في الجزائر حسب نوع المنتج:

جدول رقم (02): توزيع طاقة الإيواء حسب المنتج السياحي في الجزائر خلال الفترة 1991-2012

السنة	1991	1995	2000	2005	2010	2011	2012
حضري	26 286	29689	30000	50 311	52 085	52 445	47 508
شاطئ	18 972	19410	25442	22 000	31 322	31 322	31 238
صحراوي	5 026	7615	9000	4 431	3 770	3 770	11 548
معدني	3 696	3934	8500	5 742	4 111	4 111	5 095
مناخي	1 006	1352	1300	1 411	1 089	1 089	1 108
المجموع	54 986	62000	77242	83 895	92 377	92 737	96 497

المصدر: ساعد غنية، امكانيات السياحة في الجزائر وموقعها ضمن الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني الرابع حول: القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، يومي: 27 و 28 سبتمبر 2015، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بجامعة ألكلي محند أولحاج بالبويرة.

يبين الجدول السابق تطور طاقات الإيواء السياحي خلال الفترة 1991-2012 حسب نوع المنتج السياحي وما يلاحظ على هذه الطاقات أنها مركزة في المنتج السياحي الشاطئ والحضري، وهذا راجع لتركز الفنادق في المدن الرئيسية الكبرى والساحلية للبلاد كالجزائر العاصمة، وهران، عنابة، سكيكدة، وقد كانت توجد توجهات سياحية تصب في اتجاه تنمية السياحة الصحراوية، إلا أن هذه الطاقات ككل لا تعكس قيمة الثروات والموارد السياحية التي تزخر بها الجزائر، فإلى غاية نهاية سنة 2012 طاقات الإيواء السياحي الاجمالية لم تتجاوز 96 497 سرير، أما من حيث طاقة الايواء في السياحة الحموية فنجدها متواضعة جدا مقارنة بأنواع السياحة الأخرى، حيث انتقلت طاقة الايواء فيها من 3696 سرير في 1991 الى 5095 سرير في العام 2012 ولقد تم تسجيل أقصى طاقة إيواء في 2013 بـ 5467 سرير والتي تعتبر غير كافية، كما أنه خلال العامين 2014 و2015 انخفض اجمالي الأسرة الموجهة للمنتج الحموي بـ 1601 سرير، وسبب في هذا الانخفاض يرجع الى غلق العديد من الفنادق التي كانت لا تراعي المعايير

الموضوعة، أو حتى تعرضها لضائقات مالية ما أجبرها على الغلق، لتستقر فيما بعد عدد الأسرة الموجهة للمنتج الحموي في حدود 4500 سرير؛

وهذا النقص المسجل في طاقة الايواء يضطر بعض رواد هذه المناطق المعدنية الى لجوء الى كراء شقق بأسعار مرتفعة من عند السكان المجاورين لذلك المرفق المعدني، عسى أن تتوفر هذه الشقق على المتطلبات التي يحتاجها السائح والتي لا تتوفر في بعض الأحيان في الفنادق المنشأة من طرف الدولة على غرار النظافة التي تكون شبه منعدمة في بعض الأحيان في هذه المرافق، وبالإضافة الى ما سبق، يوضح الجدول التالي تطور الاسرة حسب نوع المنتج خلال الفترة 2013 و2021:

جدول رقم (03): توزيع طاقة الإيواء حسب المنتج السياحي في الجزائر خلال الفترة 2013-2021

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حضري	55 988	61 012	62 479	69 135	69 861	74 712	80 470	81 863	85 577
ساحلي	29 886	27 962	30 380	32 200	31 326	32 581	32 926	32 971	33 588
صحراوي	6 058	4 547	3 636	4 912	4 928	5 477	5 895	6 299	6 620
حموي	5 467	4 259	3 866	4 202	4 266	4 502	4 502	4 598	4 598
مناخي	1 405	1 825	1 883	1 883	1 883	1 883	1 883	1 883	1 883
المجموع	98 804	99 605	102	107	112	119	125 676	127	132
			244	420	264	155		614	266

Source: mta.gov.dz (المقومات الأساسية للسياحة – وزارة السياحة والصناعة التقليدية)

ثالثا/ المشاريع الاستثمارية لتهيئة المناطق الحموية

خلال الخماسين الأخيرين، قامت الوزارة بالشروع في إنجاز 21 مشروع تهيئة خاصة بالمناطق الحموية، والموزعة على 13 ولاية، من أجل تحضيرها للاستثمار، والتي تتوزع كما يلي:¹

1 في وهران، 2 في ميلة، 1 في بسكرة، 2 في سطيف، 3 في خنشلة، 1 في تبسة، 1 في سكيكدة، 3 في تيسمسيلت، 1 في بجاية، 1 في نعام، 2 في طارف و 2 في سوق اهراس؛

اذ أن الحصول على امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية أو مياه البحر (لفائدة مراكز المعالجة بمياه البحر)، يخضع لأحكام المرسوم التنفيذي 07-69، المؤرخ في 19 فيفري 2007، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 19-150 المؤرخ في 29 ابريل 2019، المحدد لشروط وكيفيات الحصول على حق امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية، حيث يتم إيداع ملف طلب حق لامتياز في ثلاث نسخ على مستوى مديرية السياحة و الصناعة التقليدية للولاية المعنية وبعد موافقة الوالي المسؤول إقليميا، يدرس الملف من قبل اللجنة التقنية للمياه الحموية. ويتم بعدها منح حق الامتياز عن طريق قرار يسلم من طرف وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، وفي حالة موافقة اللجنة التقنية للمياه الحموية، ويكون قرار منح حق الامتياز مصحوبا بدفتر الشروط المحدد لمجموع الحقوق والواجبات المرتبطة بنشاط صاحب الامتياز المطلوب بالعمل به²، ويتكون ملف طلب امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية أو مياه البحر من:³

1-طلب يتضمن المعلومات التالية:

- اسم طالب الامتياز، لقبه وموطنه، وفيما يخص الشخص المعنوي اسم الشركة، وكذا عنوان مقرها،
- اسم المنبع الحموي الذي طلب للامتياز أو الشاطئ بالنسبة للمياه البحرية،
- الاحداثيات الجغرافية التي تحدد موقع المنبع الحموي أو نقطة جذب مياه البحر، الذي طلب للامتياز،
- المسافة بين نقطة جذب مياه البحر وبداية الشاطئ، بالنسبة لمؤسسات المعالجة بمياه البحر، والاحداثيات الجغرافية لنقطة جذب مياه البحر.

2-موافقة الوالي المختص إقليميا.

3-نسخة من عقد الملكية أو الإيجار أو الامتياز للأرض التي ستشيد عليها المؤسسة الحموية.

4-بيان وصفي ومخطط بسلم ملائم لتهيئات جذب وجرمياه المرتقبة، مع معلومات دقيقة عن الحجم اليومي للمياه الحموية المطلوب.

5-بيان وصفي ومخططات بسلم ملائم لتهيئات المؤسسة الحموية يتضمن جميع التهيئات المتوقعة إنجازها أو التي تم إنجازها.

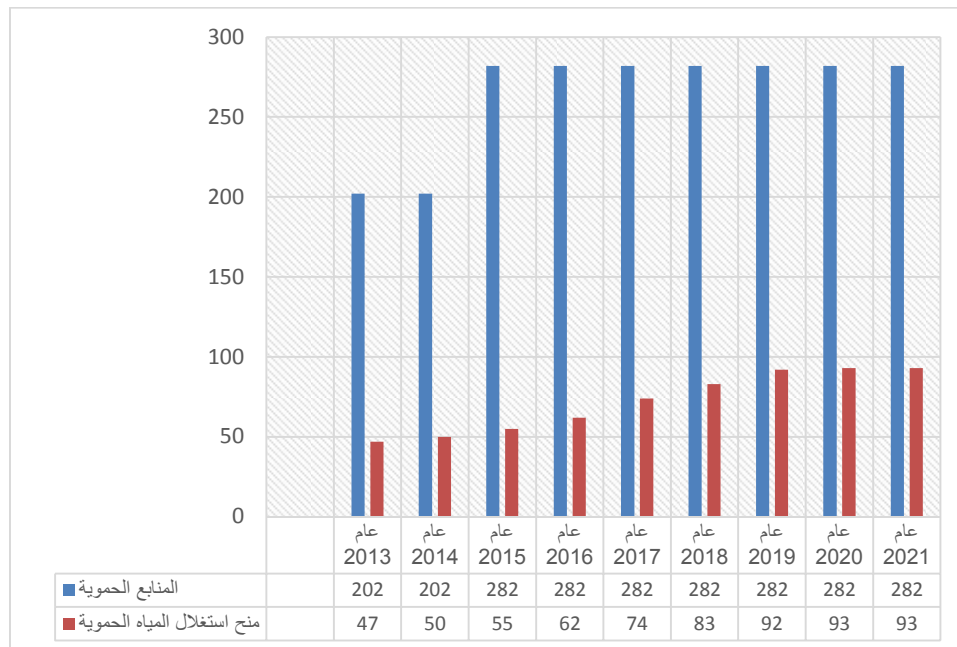
6-التحليل البكتريولوجية للمياه الحموية أو البحرية على مستوى نقطة الجذب.

7-التحليل الفيزيوكيميائية والخصائص العلاجية للمياه الحموية إذا كان المنبع الحموي الذي طلب للامتياز لم يتم جرده خلال تحيين الحصيلة الحموية.

8-دراسة تقنية اقتصادية للمشروع الحموي.

9-القانون الأساسي للشركة عند الاقتضاء.

شكل رقم (02): تطور المنابع الحموية المستغلة خلال الفترة 2013-2021



Source: mta.gov.dz (المقومات الأساسية للسياحة – وزارة السياحة والصناعة التقليدية)

ومنذ سنة 1999، تم منح 93 امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية لفائدة مستثمرين خواص، من أجل إنجاز محطات حموية جديدة، وأما عن المؤسسات الحموية المستغلة، فهي تتوزع كالآتي:⁴

-المؤسسات العمومية: يوجد ثمانية (08) مؤسسات حموية عمومية مسيرة من طرف مؤسسة التسيير السياحي GESTOUR، بالإضافة إلى مركزين للمعالجة بمياه البحر بكل من سيدي فرج ومركب أندلسيات بوهران، وتجدر الإشارة إلى أنه تم الشروع خلال سنة 2014 في عملية تأهيل هذه المؤسسات وذلك بعد تسخير الدولة لمبلغ 12 مليار دينار جزائري لهذه العملية؛

-المؤسسات الحموية الخاصة: يوجد 19 محطة خاصة، نذكر منها تواجد 4 في سطيف، 3 في قالمة، 1 في بويرة، 1 بسكرة و1 في وهران، بالإضافة إلى مركز العلاج بمياه البحر بالمركب السياحي نيو بيتش بوهران.

وتجدر الإشارة إلى أن منح رخص استغلال المؤسسات الحموية (المحطات الحموية ومراكز المعالجة بمياه البحر)، يخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 19-150 المؤرخ في 29 أفريل سنة 2019، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في 19/02/2007، الذي يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية، ويتم إيداع طلب رخصة استغلال مؤسسة حموية على مستوى مديرية السياحة والصناعة التقليدية للولاية المختصة إقليمياً⁵، ويتكون الملف المطلوب تقديمه فيما يلي⁶:

- 1-استمارة طلب الاستغلال تسحب لدى مصالح مديرية السياحة والصناعة التقليدية المختصة إقليمياً،
- 2-نسخة من شهادة المطابقة للبنية وفقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 19-15 المؤرخ في 25 يناير سنة 2015 الذي يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها،
- 3-نسخة من معاينة المطابقة لقواعد الأمن ضد مخاطر الحريق، تسلمها مصالح الحماية المدنية المختصة إقليمياً،
- 4-نسخة من المحضر المتعلق بالمراقبة المسبقة للتجهيزات والمعدات التقنية للمؤسسة الحموية، تعدده المصالح المختصة للوزارة المكلفة بالمياه الحموية بالاشتراك مع الوزارة المكلفة بالصحة،
- 5-وثيقة تبين الكفاءة المهنية للشخص المكلف بتسيير الهياكل العلاجية واستعادة اللياقة البدنية، يثبتها على الأقل:
 - إما شهادة في الطب،
 - أو شهادة تقني سام في الصحة العمومية مع ثلاث (03) سنوات من الأقدمية في ميدان الحمامات المعدنية،
- 6-نسخة من القانون الأساسي للشركة، عند الاقتضاء.

جدول رقم (04): تطور عدد المؤسسات الحموية المنشأة ومراكز العلاج بمياه البحر خلال الفترة 2013-2021

مركب حموي		مركز العلاج بمياه البحر		
عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	
08	07	01	01	2013
08	07	01	01	2014
8	10	1	1	2015
8	13	1	1	2016
08	13	02	01	2017
8	15	2	1	2018
8	18	2	1	2019
8	18	2	1	2020
8	19	2	1	2021

Source: mta.gov.dz (المقومات الأساسية للسياحة - وزارة السياحة والصناعة التقليدية)

رابعاً/ امتيازات التمويل الممنوحة للقطاع:

وفي هذا الشأن، ومن أجل النهوض بقطاع السياحة الحموية، تم انجاز مشروع استراتيجية تنمية وتطوير السياحة الحموية في الجزائر والذي انبثق عنه اعداد مخطط تنموي لهذه الشعبة السياحية على المدى القصير، المتوسط والبعيد، من خلال تحديد الأهداف والمحاور والعمليات ذات الأولوية، وفقاً لمستوى أهميتها وضرورة إنجازها، مع تحديد الشركاء لتنفيذه، وتعتبر عملية توفير التمويل اللازم لقيام المشاريع الاستثمارية في صلب المخطط، ولذا فالمستثمرون الراغبون في انجاز مشاريعهم وعصرنة منشآتهم السياحية على مستوى ولايات الشمال وكذا الولايات الجنوبية يمكنهم الاستفادة على التوالي من 3% و 4,5% تخفيضاً على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية، وتتمثل البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في هذا المخطط فيما يلي:⁷

1. القرض الشعبي الجزائري.
2. بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
3. بنك التنمية المحلية.
4. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك".
5. بنك البركة.
6. تراست بنك.
7. بنك الخليج الجزائر.
8. سوسيتي جنرال الجزائر.
9. بنك السلام.
10. الجزائر استثمار.
11. المالية الجزائرية للمساهمة (FINALEP).

كما يقوم صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضمان القروض لدى البنوك ومرافقة المستثمرين خلال عملية التمويل، وتتراوح مدة تسديد القروض بـ 08 سنوات، بمدة تأجيل تقدر بـ 03 سنوات بصفة عامة، أما عن مدة دراسة الملفات فتتراوح كما يلي:

- 40 إلى 60 يوم بالنسبة لإنجاز الاستثمارات.
- 30 يوم بالنسبة للمشاريع التي هي مستغل.

مع توفير التسجيل في الصندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لتمويل التجهيزات، مع إمكانية المساهمة في تطوير رؤوس أموال الشركات المنشأة وهذا بالشراكة مع مؤسسة الجزائر استثمار، وهذا بالإضافة إلى المزايا الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في إطار القانون رقم 09-16 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق 03 أوت 2016 المتعلق بتطوير الاستثمار، والتي تتمثل في:

- مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة.
- مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/ أو التي تخلق فرص عمل.
- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

كما قدمت الدولة عدة امتيازات على القطعة الأرضية موطن المشروع⁸، اذا تتمثل هذه المزايا فيما

يلي:⁹

1. الإتاوة الايجارية السنوية تمثل 33/1 من القيمة التجارية للقطعة الأرضية محل منح الامتياز؛
2. تخفيض الإتاوة الايجارية السنوية لمنح الامتياز للقطعة الأرضية كما يلي:
 - 90% خلال فترة الانجاز، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.
 - 50% خلال فترة الاستغلال، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.
3. الدينار الرمزي للمتر المربع (م²) خلال فترة عشر سنوات (10) بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا.
4. الدينار الرمزي للمتر المربع (م²) خلال فترة خمسة عشر سنة (15) بالنسبة لولايات الجنوب الكبير.

خاتمة:

وفي الاخير، تعتبر السياحة الحموية من أهم المقومات التي بإمكانها المساهمة في الارتقاء بالاقتصاد الوطني، لامتلاكها مناطق غير معدودة عبر عدد من ولايات الوطن، إلا أن نقص الاهتمام بهذه المناطق الطبيعية يطرح تساؤلات كثيرة عن سبب تجاهل تطوير حمامات يمكنها أن تتحول لمناطق سياحية جالبة للثروة ومساهمة في التنمية المحلية، لكي تكون بديلا للاقتصاد الوطني من أجل الخروج من التبعية للريع البترولي، إلا أن هذا القطاع، لايزال قابعا تحت رحمة الإهمال، حيث توجد مئات الينابيع الساخنة، في حالة إهمال، حيث تسيل مياهها بطريقة عشوائية لتتحول بفعل التسيب إلى مكب للنفايات وغيرها من المظاهر غير اللائقة، ولهذا، ومن أجل النهوض بهذا القطاع، يجب العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية ومنح الامتيازات القانونية للراغبين في إنشاء مؤسسات في قطاع السياحة الحموية من خلال توفير بنك معلوماتي لفائدة المستثمرين عن المناطق المحتملة التي تستوعب مشاريع جديدة، أو حتى تقديم معلومات بشأن المشاريع الممكن القيام بها لتكملة مشاريع قائمة في نفس المنطقة، مع دعوة البنوك إلى العمل على خفض مدة دراسة طلبات الاستفادة من قروض بنكية لتجسيد المشاريع السياحية، كما يجب العمل على تأهيل اليد العاملة في مجال العلاج بالمياه الحموية والتنسيق مع الوكالات الإشهارية والسياحية لتكثيف الجهود واستغلال التكنولوجيات الحديثة والفضاءات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل التسويق للسياحة الحموية.

قائمة المراجع حسب تسلسلها في البحث:

- ¹ وزارة السياحة، تاريخ الاطلاع: 09 سبتمبر 2022
<http://www.mta.gov.dz/index.php/ar/2015-08-20-15-26-50/2015-11-11-14-01-02>
- ² الاستثمار الحموي – وزارة السياحة والصناعة التقليدية (mta.gov.dz)
- ³ نفس المرجع أعلاه.
- ⁴ وزارة السياحة، تاريخ الاطلاع: 09 سبتمبر 2022
<http://www.mta.gov.dz/index.php/ar/2015-08-20-15-26-50/2015-11-11-14-01-02>
- ⁵ المؤسسات الحموية – وزارة السياحة والصناعة التقليدية (mta.gov.dz)

⁶ نفس المرجع أعلاه.

⁷ [متابعة ودعم المشاريع – وزارة السياحة والصناعة التقليدية \(mta.gov.dz\)](http://mta.gov.dz)

⁸ يمكن أن تكون هذه القطعة اما ملكية خاصة، أو عقد إيجار، أو ملكية تابعة للأموال الخاصة للدولة، وإذا كانت القطعة الأرضية موطن المشروع تتواجد داخل مناطق التوسع السياحي، لا بد من رأي مسبق للوكالة الوطنية لتنمية السياحة وموافقة الوزير المكلف بالسياحة.

⁹ [متابعة ودعم المشاريع – وزارة السياحة والصناعة التقليدية \(mta.gov.dz\)](http://mta.gov.dz)